



خبر صحفي

## الدار العقارية ووزارة التغير المناخي والبيئة تطلقان تعهد مناخي للقطاع العقاري دعماً لمبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي

- وقعت 29 شركة تختص بمجالات التصميم والاستشارات، والهندسة، والتصنيع، والبناء، وخدمات الطاقة، وخدمات المرافق على التعهد الذي يُعد مبادرة مشتركة بين شركة الدار ووزارة التغير المناخي والبيئة
- جاء توقيع التعهد على هامش اجتماع "الحوار الوطني للطموح المناخي"، وهي منصة أطلقتها وزارة التغير المناخي والبيئة بهدف دعم مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة؛ 8 مارس 2023: استضافت شركة الدار العقارية ووزارة التغير المناخي والبيئة مؤخراً اجتماع "الحوار الوطني للطموح المناخي" والذي شهد توقيع 29 شركة عاملة في نشاطات مختلفة في قطاع العقارات والإنشاءات من جميع أنحاء الدولة على التعهد المناخي للقطاع العقاري ("التعهد")، التابع لشركة الدار ووزارة التغير المناخي والبيئة.

يدعم الموقعون على هذا التعهد، الذي يُعد مبادرة مشتركة بين شركة الدار ووزارة التغير المناخي والبيئة، جهود مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، وذلك من خلال الالتزام بنشر أهدافهم لخفض معدلات الكربون قبل انعقاد مؤتمر المناخ COP28 بدبي في 30 نوفمبر القادم. وجاء توقيع التعهد ضمن الاجتماع التاسع من سلسلة اجتماعات "الحوار الوطني حول الطموح المناخي"، والذي عُقد تحت شعار "خفض معدلات الكربون في قطاع البناء والتشييد" لدعم المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي. وقد انعقد الاجتماع في "الدار سكوير"، المقر الرئيسي لشركة الدار في جزيرة ياس.

تختص الشركات الـ 29 الموقعة على التعهد بمجالات التصميم والاستشارات، والهندسة، والتصنيع، والبناء، وخدمات الطاقة، وخدمات المرافق. وبالإضافة إلى التزامها بالإعلان عن



أهدافها لخفض معدلات الكربون، ستعمل هذه الشركات أيضاً على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بهدف استكشاف الطرق الأنسب لخفض الانبعاثات الكربونية عبر سلسلة القيمة لقطاع البناء والتشييد، فضلاً عن تشارك البيانات للمساعدة في تحسين آليات احتساب الانبعاثات الكربونية والإبلاغ عنها على امتداد دورة حياة الأصول العقارية.

وبهذه المناسبة، قال **طلال الذيابي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الدار العقارية**: "شهدنا استجابة كبيرة للتوقيع على التعهد المناخي للقطاع العقاري، ويشكل ذلك دليلاً ملموساً على رغبة قطاعنا بخفض معدلات الكربون، والتأثير المهم الذي أحدثته مبادرة 'الحوار الوطني حول الطموح المناخي' بهذا الخصوص. ولأن قطاع العقارات يولد نسبة كبيرة من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم، لذا فإن تسريع الانتقال إلى استخدام مواد منخفضة الكربون، واعتماد أساليب البناء الخضراء، وترشيد استهلاك الطاقة ستكون عوامل حاسمة في تقليل البصمة الكربونية للقطاع. ومع إعلان عام 2023 عاماً للاستدامة واقترب موعد انعقاد مؤتمر الأطراف COP28، باتت التنمية المستدامة محور تركيز رئيسي لدولة الإمارات اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، فإننا ندعو جميع الشركات التي تنشط في القطاع العقاري للتوقيع على التعهد دعماً للجهود المبذولة لتحقيق الحياد المناخي".

من جانبه، قال **عيسى الهاشمي، الوكيل المساعد لقطاع المجتمعات المستدامة، الوكيل المساعد لقطاع التنمية الخضراء والتغير المناخي بالوكالة في وزارة التغير المناخي والبيئة**: "انسجاماً مع إعلان دولة الإمارات بتكريس 2023 عاماً للاستدامة وتزامناً مع استعدادات وتحضيرات الدولة لاستضافة مؤتمر COP28 خلال شهر نوفمبر القادم، يتبنى الحوار الوطني للطموح المناخي نهجاً تشاركياً بهدف رفع سقف الطموحات المناخية على مستوى القطاعات. ويتمثل الهدف الرئيسي وراء هذا الحوار الوطني المفتوح في معالجة التحديات التي تحول دون تحقيق إزالة الانبعاثات الكربونية في القطاعات الرئيسية، وهو ما ستعكس نتائجه إيجابياً في توجيه المساعي المبذولة لترجمة مستهدفات مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. ويأتي التعهد المناخي للقطاع العقاري مكماً لتعهد الشركات المسؤولة مناخياً بدولة الإمارات، والذي تم إطلاقه في العام الماضي خلال النسخة الرابعة من مؤتمر الحوار الوطني للطموح المناخي وانضمت إليه 62 شركة حتى الآن. ولا شك أن مثل هذه التعهدات



ستعزز أوجه التعاون المشترك بين حكومة الإمارات والشركات والمؤسسات، التي تتطلع إلى تقديم مساهمات فاعلة في تحقيق الحياد المناخي مع مواصلة جهودها نحو تحقيق هدفنا الرئيسي المشترك".

تضم قائمة الشركات الـ 29 الموقعة على تعهد الدار المناخي للقطاع العقاري كلاً من: المدينة المستدامة، وكيو انترناشيونال كونسلتنتس، وشركة خطيب وعلمي، والمكتب الوطني الهندسي، والترث انترناشيونال للاستشارات الهندسية، وموت مكدونالد، وجي إتش دي للهندسة المدنية، وأي بيلد للتطوير العقاري، وشركة اتحاد الهندسة الانشائية (يونك)، ونايل وبين حرميل للمقاولات، وترايستار للهندسة والإنشاءات، وفيركس، وأليك للهندسة والمقاولات، وسيمنس، وإينوفيا، وباكتيف للحلول المستدامة، وحديد الإمارات أركان، وهایدرو، وردي مكس أبوظبي، وبروفيس، وخدمة، ومجموعة أديب، والغيرير لحلول المرافق، وسرفيو، وبساتين لتتسيق الحقائق، وسبارك للخدمات الأمنية، وريكاب، وإي إف إس لخدمات المرافق، ومجموعة بيئة.

يشار إلى أن وزارة التغير المناخي والبيئة أطلقت مبادرة "الحوار الوطني حول الطموح المناخي" لدعم مبادرة الإمارات الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، والوفاء بالالتزامات المناخية الدولية للإمارات وعلى رأسها اتفاق باريس للمناخ. وتهدف مبادرة "الحوار الوطني حول الطموح المناخي" إلى تقديم التوصيات المناسبة على صعيد السياسات لدعم التزام الدولة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. واستقطب الحوار الوطني التاسع حول التطور المناخي أبرز أصحاب المصلحة عبر سلسلة القيمة للقطاع العقاري، والذي شمل مطورين ومصممين وموردين ومقاولين ومنظمين ومزودي خدمات المرافق بالإضافة إلى شركات خدمات الطاقة والمؤسسات المالية.

وباعتبارها واحدة من أكبر الشركات المختصة بتطوير وإدارة العقارات في دولة الإمارات، نجحت الدار العقارية خلال هذا الحدث بجمع أبرز الشركات العقارية والإنشائية لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بخفض معدلات الكربون في القطاع. وتضمن الاجتماع مناقشات مفتوحة بشأن الانتقال إلى سلسلة توريد وجاهزية السوق ومدى نضوجه واستعداده لتطوير أبنية منخفضة



الانبعاثات الكربونية، واعتماد أساليب البناء الخضراء وإزالة الانبعاثات الكربونية من الأبنية الحالية.

- انتهى -

### حول شركة الدار

تُعتبر شركة الدار رائدة في مجال تطوير وإدارة العقارات في دولة الإمارات، حيث إنها تعتمد نموذج تشغيل متنوع ومستدام تدعمه شركتان أساسيتان، وهما "الدار للتطوير" و"الدار للاستثمار".

تواصل شركة "الدار للتطوير" دورها الريادي في تطوير مجتمعات متكاملة تُثري حياة السكّان عبر أكثر الجهات المرغوبة في إمارة أبوظبي، بما في ذلك جزيرة ياس وجزيرة السعديات وشاطئ الراحة وجزيرة الريم. كما أنها تمتلك محفظة أراضي بمساحة 69 مليون متر مربع، وتشمل ثلاث وحدات أعمال، وهي: الدار للمشاريع، وهي الذراع المتخصصة في تنفيذ المشاريع والمسؤولة عن إدارة أعمال المشروعات القائمة على الرسوم؛ و"الدار للريادة"، والتي تتولى اقتناص فرص الأعمال الجديدة وتطوير مجالات الابتكار؛ و"الدار مصر"، وهي منصّة تركز على السوق العقارية المصرية الواعدة والمُدرّة للأرباح، باعتبارها سوقاً رئيسية لتطوير مجتمعات متكاملة متعددة الاستخدامات.

وتضم شركة "الدار للاستثمار" وحدة إدارة الأصول التابعة لمجموعة الدار والتي تشمل محفظة قيمتها 32 مليار درهم من الأصول العقارية المدرة للإيرادات المتكررة في قطاع التجزئة والمجتمعات السكنية والتجارية والفندقية والأصول اللوجستية. وتمتلك "الدار للأصول اللوجستية" حصّة تبلغ 70% في مجمع "ملتقى أعمال أبوظبي" الذي يمتلك مجعاً من المستودعات والمكاتب والمرافق الصناعية ضمن موقع استراتيجي في مدينة أبوظبي الصناعية ("إيكاد") ويبلغ صافي مساحاته المخصصة للإيجار نحو 166,000 متر مربع. كما تتولّى "الدار للاستثمار" إدارة المنصات الثلاثة الأساسية، وهي: "الدار للتعليم" و"الدار للعقارات" و"الدار للضيافة والترفيه".

وتشمل منصّة "الدار للتعليم" محفظة الأصول التعليمية التي تتضمن ما يقارب 33 ألف طالب في 28 مدرسة تشغيلها وتديرها "الدار للتعليم"، بالإضافة إلى شبكة متنامية من 3 آلاف مُعلم ينتمون إلى أكثر من 100 جنسية، وهي تعتمد مجموعة واسعة من المناهج التعليمية والخدمات الإضافية مثل أكاديمية تدريب المعلمين.

بينما تتولّى "الدار للعقارات" دمج عمليات العقارات التجارية والسكنية ضمن محفظة شركة "بروفيس" المتخصصة في إدارة العقارات، كما تشمل كذلك إدارة المجتمعات من خلال منصّة إدارية عقارية متكاملة. وتتولّى شركة "الدار للضيافة والترفيه" مهمة الإشراف على محفظة الأصول الفندقية والترفيهية التابعة للدار، المتواجدة بشكل أساسي في جزيرة ياس وجزيرة السعديات، بالإضافة إلى رأس الخيمة. وتضم محفظة الدار الفندقية 13 فندق، بإجمالي 4,250 غرفة فندقية، إلى جانب إدارة العمليات عبر ملاعب الغولف والنادي الشاطئية والمراسي.

أسهم شركة الدار مُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (رمز التداول ALDAR:UH)، وتحقق أعمال الشركة أرباحاً وإيرادات متكررة مستقرة، وتمتلك قاعدة واسعة ومتنوعة من المساهمين. وتتبنّى الدار أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، وتلتزم بإدارة عمليات مستدامة على الأمد الطويل حرصاً منها على تحقيق قيمة مُضافة لمساهميها بشكل مستمر.

تتبنّى شركة الدار رؤيةً طموحة حيث تسعى لأن تكون المطور والمدير العقاري الأكثر موثوقية في المنطقة، وهي تضطلع بدور محوري في تطوير وجهات عالية الجودة ومريحة تلبي احتياجات أفراد المجتمع وتتوافر فيها المقومات والإمكانات اللازمة للعمل والعيش والترفيه.

